



جمع بندی مکاسب:

مرحوم شیخ انصاری در تقسیم بندی مکاسب می نویسد:

«قد جرت عادة غیر واحد علی تقسیم المكاسب إلى محرّم و مکروه و مباح، مُهمَلین للمستحبّ و الواجب؛ بناءً علی عدم وجودهما فی المكاسب، مع إمكان التمثیل للمستحبّ بمثل الزراعة و الرعی ممّا ندب إليه الشرع، و للواجب بالصناعة الواجبة كفاية، خصوصاً إذا تعذّر قیام الغير به، فتأمل.»^۱

ما می گوئیم:

۱. مراد از غیر واحد بزرگانی هستند نظیر شیخ طوسی^۲، قاضی ابن براج^۳، ابن ادريس^۴ و محقق حلی^۵. و در نقطه مقابل علامه در ارشاد^۶، و در تبصره^۷ و در قواعد^۸ مکاسب را به ۵ دسته تقسیم کرده اند. نکته جالب آنکه مرحوم شهید اول در دروس، مکاسب را به ۳ دسته تقسیم کرده اند ولی به جای «مباح، مکروه، حرام»، «حرام، مستحب و واجب» را جایگزین نموده است.

■ شیخ طوسی:

۱. کتاب المكاسب (للشیخ الأنصاری، ط - الحدیثة)؛ ج ۱، ص: ۱۳

۲. النهایة، ص ۳۶۳

۳. المذهب البارع، ج ۱ ص ۳۴۳

۴. السرائر، ج ۲ ص ۲۱۴

۵. شرایع الاسلام، ج ۲ ص ۳

۶. ارشاد الأذهان، ج ۱ ص ۳۵۶

۷. تبصرة المتکلمین، ص ۹۳

۸. قواعد الاحکام، ج ۲ ص ۵



«باب المكاسب المحظورة والمكروهة والمباحة»^١

■ ابن ادريس حلي:

«المكاسب على ثلاثة أضرب: محظور على كل حال، و مكروه، و مباح على كل حال»^٢

■ محقق حلي:

«الأول فيما يكتسب به و هو ينقسم إلى محرم و مكروه و مباح»^٣

■ علامه حلي:

«الأول: في أقسامها: و تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة: فالواجب منها: ما اضطرَّ الإنسان إليه في المباح. و المستحب: ما قصد به التوسعة على العيال، و الصدقة على المحاييج. و المباح: ما استغنى عنه و انتقى الضرر فيه. و المكروه: ما اشتمل على ما ينبغي التنزه عنه، و هو: الصرف، و بيع الأكفان و الطعام و الرقيق، و الذباجة، و الصياغة، و الحجامه مع الشرط، و القابلة معه، و الحياكة، و اجرة الضراب، و اجرة [تعليم] القرآن و نسخه، و كسب الصبيان و من لا يجتنب المحارم، و الاحتكار على رأى، و هو: حبس الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و السمن و الملح، إذا استبقاها للزيادة و لم يوجد باذل سواه. و يجبر على البيع لا التسعير. و المحرم: ما اشتمل على وجه قبح»^٤

■ علامه حلي:

«[الفصل] الأول - التجارة: قد تجب إذا لم يكن للإنسان معيشة سواها و كانت مباحة، و قد تستحب إذا أراد التوسعة على عياله، و قد تكره كالمحتكر، و قد تباح بأن لا يحتاج إليها و لا ضرر في فعلها، و قد تحرم إذا كانت في محرم. و هي أصناف»^٥

■ علامه حلي:

«[الفصل] الأول: في أقسامها: و هي تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة: فمنه واجب، و هو: ما يحتاج الإنسان إليه لقوته و قوت عياله، و لا وجه له سوى المتجر. و مندوب، و هو: ما يقصد به التوسعة على العيال، أو نفع المحاييج مع حصول قدر الحاجة بغيره. و مباح، و هو: ما يقصد به الزيادة في المال لا غير، مع الغنى عنه. و

١. النهاية في مجرد الفقه و الفتاوى، ص ٣٦٣

٢. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢ ص ٢١٤

٣. شرايع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام، ج ٢ ص ٣

٤. إرشاد الأذهان، ج ١ ص ٣٥٦

٥. تبصرة المتعلمين في احكام الدين، ص ٩٣



مکروه، و هو: ما اشتمل على وجه نهى الشرع عنه نهى تنزيه: كالصرف، و بيع الأكفان و الطعام و الرقيق، و اتّخاذ الذبح و النحر صنعة، و الحياكة و النساجة، و الحجامه مع الشرط و القابلة معه، و اجرة الضراب، و كسب الصبيان، و غير المتجنّب للحرام، و اجرة تعليم القرآن و تعشير المصحف بالذهب، و الصياغة، و القصابة، و ركوب البحر للتجارة، و خصاء الحيوان، و معاملة الظالمين و السفلة و الأذنين و المحارفين و ذوى العاهات و الأكراد و مجالستهم و مناكحتهم و أهل الذمّة. و محظور، و هو: ما اشتمل على وجه قبح، و هو أقسام:»^١

■ شهيد اول:

«قد يجب التكبسب إذا توقف تحصيل قوته و قوت عياله الواجبي النفقة عليه، و قد يستحب إذا قصد به المستحب، و قد يحرم إذا اشتمل على وجه قبيح، و هو أقسام:»^٢

«فى المناهى، و هى أقسام ثلاثة: أحدها: ما نهى عنه لعينه ... و ثانيها: ما نهى عنه لعارض ... و ثالثها: ما نهى عنه تنزيه فلا يحرم، كبيع الأكفان ...»^٣

■ ابن براج طرابلسى:

«المكاسب على ثلاثة أضرب، محظور على كل حال، و مكروه، و مباح على كل حال»^٤

٢. درباره استحباب چوپانى و زراعت، روایاتی وارد شده است. از جمله روایتی که برقى در محاسن نقل کرده است:

«قال على عليه السلام: قال رسول الله صل الله عليه و آله عليكم بالغنم و الحرث فإنهما يغدوان بخير و

يروحان بخير»^٥ [صبح مى کنند و شب مى کنند به خوشی]

و یا کلینی در کافی نقل کرده است:

«احمد بن ابى عبد الله عن بعض اصحابنا قال قال ابو جعفر (ع) كان أبى يقول خير الاعمال الحرث تزرعه فيأكل

منه البر و الفاجر»^٦

و أيضا:

١. قواعد الاحكام فى معرفة الحلال و الحرام، ج ٢ ص ٥

٢. الدروس الشرعية فى فقه الامامية، ج ٣ ص ١٦٢

٣. الدروس الشرعية فى فقه الامامية، ج ٣ ص ١٧٧-١٧٩

٤. المهذب، ج ١ ص ٣٤٤

٥. وسائل الشيعه، ج ٨ ص ٣٩٣

٦. كافى، ج ٥ ص ٢٦٠

«محمد بن یحیی عن احمد بن محمد بن عیسی عن محمد بن خالد عن سیاه عن ابی عبد الله، قال: سأله رجل فقال له جعلت فداک اسمع قوماً یقولون أن الزراعة مکروهه، فقال له ازرعوا و اغرسوا فلا والله ما عمل الناس عملاً أحلّ و لا اطیب منه»^۱

و صدوق نیز نقل کرده است:

«عن محمد بن عطیه قال سمعت أبا عبد الله یقول انّ الله عزوجل احبّ لانبیائه من الاعمال الحرث و الرعی لثلا یکرهوا شیئاً من قطر السماء»^۲

در این باره روایات دیگری نیز وارد شده است.^۳

۳. امر به تأمل در کلام مرحوم شیخ را مرحوم ایروانی چنین تفسیر کرده است:

«المستحبّ هو عنوان الزّراعة و الرعی دون التکسّب بهما و أخذ الأجرة علیهما و دون التعیّش بهما بصرف الحاصل منهما فی المعاش.»^۴

«الواجب فی الصناعات الواجبة کفاية هو نفس القيام بالصّناعة و تصدّيها و عدم التّأبّي عنها دون عنوان التکسّب بها و أخذ الأجرة علیها إلّا أن یقال إنّ القيام المجانی ربما یزید فی اختلال النّظام و لكن مع ذلك لا یكون التکسّب بعنوان نفسه واجبا بل یجب بعنوان إقامة النّظام و لو بنی علی التّمثیل للواجب بما وجب بمثل هذه العناوین دخل فی الواجب ما وجب بالنّذر و الیمین و بعنوان الإنفاق علی العیال الواجب النّفقة و لأجل أداء الدّین.»^۵



۱. کافی، ج ۵ ص ۲۶۰

۲. علل الشرایع، ج ۱ ص ۳۲

۳. رک: کافی، کتاب المعیشه، باب فضل الزراعة

۴. حاشیه المکاسب (للایروانی)؛ ج ۱، ص: ۳

۵. حاشیه المکاسب (للایروانی)؛ ج ۱، ص: ۳



ما می گوئیم:

(۱) آنچه مرحوم ایروانی در باب مکاسب واجب آورده است، به نوعی در کلام حضرت امام خمینی هم وارد شده است. حضرت امام می نویسد:

«بأنّ ما عدّ واجبا غير وجيه، لأنّ التجارة لا تصير واجبة شرعا، و لو كان الطریق فی تحصیل قوت العیال منحصرا بها، لما حقّق فی محلّه من عدم وجوب ما يتوقّف عليه الواجب حتى المقدمات الوجوديّة، و علی فرض وجوب ما يتوقّف عليه، يتعلّق الوجوب بعنوان آخر غير عنوان ذوات الموقوف علیها، و ما ربّما یقال: إنّها صارت واجبة بالعرض، ليس وجيها و التفصیل یطلب من مظانّه.»^۱

(۲) وجوب بالعرض از شهید ثانی در مسالک الافهام است^۲ که مرحوم صاحب جواهر هم آن را تلقی به قبول کرده است.^۳

(۳) آنچه مرحوم ایروانی درباره مکاسب مستحب مطرح کرده اند، در کلام بزرگانی دیگر هم مورد اشاره واقع شده است.

«و یمكن أن یقال فی الزرع أنّ الندب إليه لعلّه من جهة توفير أرزاق الناس و ما یقوم به حیاتهم و تعیّش البهائم و الطيور و إن وقع العمل علیه مجّانا، و یشعر بذلك بعض ما مرّ من الأخبار. و فی الرعی أيضا لذلك، أو لتحصیل ملكة الانقیاد و التواضع للنفس و تمرینها علی الأخلاق الحسنه و حسن المعاشرة و العطف علی الضعفاء. فإنّ المعتاد بتربیة حیوانات و الأتس بها یصیر لا محالة واسع النفس مقتدرا علی

۱. المكاسب المحرمة (للإمام الخمينی)؛ ج ۱، ص: ۴

۲. مسالک الافهام، ج ۳ ص ۱۱۸

۳. جواهر، ج ۲۳ ص ۱۴



المعاشره مع الروحيات النازلة السافلة و الطبقات المختلفة الأهواء و الآراء و يصير بذلك نافعاً لنفسه و للمجتمع. و ذلك أمر مرغوب فيه شرعاً. و يدلّ على ذلك ما ورد من مباشرة الأنبياء العظام لرعى الأغنام كخبر عقبة عن أبي عبد الله «ع» قال: «ما بعث الله نبياً قطّ حتّى يسترعيه الغنم يعلمه بذلك رعيه الناس.» و فى النبوى: «ما من نبىّ إلّا و قد رعى الغنم.» قيل: و أنت يا رسول الله؟ قال: «و أنا.» و أمّا الصناعات الواجبة- و يقال لها الواجبات النظامية- فيجاب عنها أولاً بما مرّ عن الإيروانى من أنّ الواجب فيها نفس القيام بها و لو مجاناً لا التكبّب بها. لا يقال: القيام بها مجاناً من قبل الجميع يوجب بنفسه اختلال النظام فلا بدّ و أن يكون الواجب هو التكبّب بها. «فإنّه يقال: ما يوجب الاختلال هو تعيّن المجانية و لا نقول بذلك، و إنّما نقول بوجود الطبيعة الجامعة بين المجانية و بين الاكتساب. و قد أوضح ذلك فى مصباح الفقاهة»^١

(٤) مرحوم شهيد اول در لمعه (با توجه به شرح شهيد ثانى)، بين تقسيم بندى ٣ تايبى و تقسيم بندى ٥ تايبى جمع کرده است. ايشان موضوع تجارت را به ٣ دسته مباح، مکروه و حرام تقسيم کرده است ولى نفس تجارت را به ٥ دسته مباح، مکروه، حرام، مستحب و واجب تقسيم نموده است. مراد ايشان از موضوع تجارت، اعيان و افعالى است که تجارت به آنها تعلق مى گيرد مثل خمر، فقاع، ميته، کلب، که بالذات حرام هستند در مقابل آب و خاک که بالذات حلال هستند، و ذبح کردن و نساجى کردن که بالذات مکروه هستند (بدون توجه به اينکه با اين ها، کاسبى صورت گيرد يا نگیرد) و مراد ايشان از نفس تجارت، تکسب به اين امور است. در اين صورت تکسب به خمر حرام است، تکسب به نساجى مکروه است، تکسب به آب هم اگر تنها معيشت آدمى اين باشد، واجب است و اگر برای توسعه در رزق اهل و عيال باشد مستحب است و اگر برای امثال اين امور نباشد مباح است.^٢ و ظاهراً همين نکته مدّ نظر سلار در المراسم العلوية

١. دراسات فى المكاسب المحرمة؛ ج ١، ص: ١٥٠

٢. «يُنْقَسِمُ مَوْضُوعُ التِّجَارَةِ إِلَى مُحَرَّمٍ وَ مَكْرُوهٍ وَ مَبَاحٍ: فَالْمُحَرَّمُ: الْأَعْيَانُ النَّجِسَةُ، كَالْخَمْرِ وَ النَّبِيذِ وَ الْفُقَّاعِ وَ الْمَنَاعِجِ النَّجِسِ غَيْرِ الْقَابِلِ لِلطَّهَارَةِ إِلَّا الدُّهْنَ لِلضُّوءِ تَحْتَ السَّمَاءِ، وَ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمَ وَ أَرْوَاتِ وَ أَبْوَالِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ وَ الْخَنِزِيرِ وَ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ وَ الْمَاشِيَةَ وَ الزَّرْعَ وَ الْحَاظِرَ وَ آلَاتُ اللَّهْوِ وَ الصَّنَمِ وَ الصَّلِيبِ وَ آلَاتُ الْقَمَارِ كَالنَّرْدِ وَ الشُّطْرَنْجِ وَ الْبَيْبُرَى وَ بَيْعِ السَّلَاحِ لِأَعْدَاءِ الدِّينِ وَ إِجَارَةُ الْمَسَاكِينِ وَ الْحَمُولَةِ لِلْمُحَرَّمِ وَ بَيْعِ الْعَنْبِ وَ التَّمْرِ لِیُعْمَلَ مُسْكِرًا وَ الْخَشَبِ لِیُعْمَلَ صَنْمًا وَ يُكْرَهُ بَيْعُهُ لِمَنْ يَعْمَلُهُ وَ يَحْرُمُ عَمَلُ الصُّورِ الْمُجَسَّمَةِ وَ الْغِنَاءِ وَ مَعُونَةُ الظَّالِمِينَ بِالظُّلْمِ وَ النَّوْحُ بِالْبَاطِلِ وَ هِجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْعِيبَةُ وَ حِفْظُ كُتُبِ الضَّلَالِ وَ نَسْخُهَا وَ دَرَسُهَا لِغَيْرِ نَقْضِ أَوْ الْحُجَّةِ أَوْ النَّقِيَّةِ وَ تَعَلُّمُ السَّحْرِ وَ الْكِهَانَةِ وَ التِّيَافَةِ وَ الشَّعْبَةِ وَ تَعْلِيمُهَا وَ الْقَمَارِ وَ الْغَشِّ الْخَفِيِّ وَ تَدْلِيسُ الْمَاشِيَةِ وَ تَزْيِينُ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ بِمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَ الْأُجْرَةُ عَلَى تَغْسِيلِ الْمَوْتَى وَ تَكْفِينِهِمْ وَ دَفْنِهِمْ وَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ وَ الْأُجْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْخَالِيَةِ مِنْ غَرَضِ حِكْمِيٍّ كَالْعَبَثِ وَ الْأُجْرَةُ عَلَى الرَّبَى وَ رِشَا الْقَاضِي وَ الْأُجْرَةُ

می باشد.^۱

در این باره می گوئیم:

(۱) برخی از آنچه ایشان در موضوع تجارت به عنوان قسم حرام بر شمرده است، بدون عنوان تکسب، تحت عنوان حرام و یا مکروه واقع نمی شود. ایشان در موضوع حرام بیع سلاح لاعداء دین، اجرت بر اذان و اقامه، اجرت بر افعال خالی از غرض عقلایی، اجرت بر تغسیل، تکفین، تدفین و نماز بر میت را وارد کرده در حالیکه موضوع این امور حرام نیست. کما اینکه ایشان در زمره موضوعات مکروهه، از بیع کفن، بیع آرد یاد می کند که روشن است کفن و آرد بدون تکسب، مکروه نمی باشند.

(۲) به نظر می رسد درباره تقسیم بندی باید بگوئیم:

حکم شرعی هم دارای متعلق است و هم دارای موضوع:

مثال: «حرمت شرب خمر»:

حکم شرعی = حرمت / متعلق = شرب / موضوع = خمر

مثال: «حرمت غیبت مؤمن»:

حکم شرعی = حرمت / متعلق = غیبت / موضوع = خمر

مثال: «وجوب اقامه نماز»:

حکم شرعی = وجوب / متعلق = اقامه / موضوع = صلوة

مثال: «استحباب زیارت سید الشهداء»:

حکم شرعی = استحباب / متعلق = زیارت / موضوع = سید الشهداء

عَلَى الْآذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَالْقَضَاءِ وَيَجُوزُ الرُّزْقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَجْرَةُ عَلَى تَعْلِيمِ الْوَاجِبِ مِنَ التَّكْلِيفِ. وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ: فَكَالصَّرْفِ وَبَيْعِ الْكُفَّانِ وَالرَّقِيقِ وَاحْتِكَارِ الطَّعَامِ وَالدَّبَاحَةِ وَالنَّسَاجَةِ وَالْحِجَامَةِ وَضِرَابِ الْفُحْلِ وَكَسْبِ الصَّبِيَّانِ وَمَنْ لَأَ يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمَ وَالْمُبَاحُ: مَا خَلَا عَنْ وَجْهِ رُجْحَانٍ. ثُمَّ التَّجَارَةُ تَنْقَسِمُ بِانْقِسَامِ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ. [اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية؛ ص: ۱۰۳]

۱. المكاسب على خمسة أضرب: واجب، و نذب و مكروه، و مباح، و محظور. فأما الواجب: فهو كل حلال يبيعه أو الاحتراف به: إذا كان لا معيشة للإنسان سواه. فأما النذب: فهو ما يكتسب به على عياله ما يوسع به عليهم. فأما المكروه: فهو أن يكتسب محتكراً، أو له عنه غنى و يحتمل به مشقة. فأما المباح: فهو أن يكتسب بما لا يضره تركه و لا يقيم بأوده، بل له غنى عنه. و أما المحظور: فان يكتسب مالا لينفق في الفساد أو يحترف بالحرام. و المعاش على ثلاثة أضرب: مباح، و مكروه، و محرم. فالمباح: التجارات و الصنائع التي ليست محرمة: كالتجارات في الثياب و الأطعمة و الأسلحة التي لا يقصد بها فساد، أو غير ذلك. فأما المكروه: فهو الكسب بالنوح على أهل الدين بالحق، و كسب الحجام، و الأجر على القضاء بين الناس، و الأجر على قول الشعر بالحق، و الأجر على عقد النكاح بالخطب. فأما المحرم: فبيع كل غضب. و لماله استرجاعه كيف أمكن. و ان كان المغصوب أرضاً فبني فيها أو غرس أو زرع: قلع ذلك كله، و يرجع المشتري على البائع بما أنفق.

[المراسم العلوية و الأحكام النبوية، ص: ۱۶۹]

مثال: «کراهت بیع کفن»:

حکم شرعی = کراهت / متعلق = بیع / موضوع = کفن

مثال: «حرمت اعانه بر اثم»:

حکم شرعی = حرمت / متعلق = اعانه / موضوع = اثم

البته ممکن است در برخی مواضع حکمی دارای متعلق باشد ولی موضوع نداشته باشد مثل: حرمت دروغ:

حکم شرعی = حرمت / متعلق = دروغ

[ضمن اینکه باید توجه داشت که لفظ متعلق و موضوع گاه جای هم استعمال می شوند]

حال:

گاه ما به حکم اولیه شرعیه توجه داریم و عنایتی به مزاحمت و عناوین ثانویه نداریم در این صورت، متعلقات احکام، ۳ دسته حکم می گیرند:

- حرام: حرمت بیع خمر / حرمت بیع سلاح به اعداء دین / حرمت اجرت بر تدلیس ماشطه.
- مکروه: کراهت بیع کفن
- مباح: بیع آب

ولی گاه تکسب با توجه به جمیع مزاحمت و عناوین ثانویه مورد نظر واقع می شود، در این صورت، تکسب ۵ نوع حکم می گیرد و علاوه بر ۳ دسته قبل می توان استحباب و وجوب را هم اضافه کرد:

- استحباب: استحباب بیع برای توسعه رزق عیال
- وجوب: وجوب بیع در جایی که تنها راه زندگی همین است.

البته باید توجه داشت که در این دو فرض هم وجوب و استحباب به عنوان تکسب سرایت نمی کند بلکه تکسب به عنوان مصداق آنها محکوم به آن حکم می شود.

به عبارت دیگر:

اگر به اکتساب بما هوهو توجه شود، تنها ۳ دسته تکسب داریم. چراکه آنچه به عنوان مکاسب محرمه مطرح شده است، در جایی است که عنوان دیگری که مستحب است با تکسب منطبق شده است (استغناء عن الناس، توسعه بر عیال، صلہ رحم) و می دانیم اگر یک فعل، مصداق دو عنوان (تکسب و استغناء) قرار گرفت، که یکی از آنها دارای حکمی شرعی بود، حکم به عنوان دیگر سرایت نمی کند.

اللهم إلا أن يقال:

«يَكْفَى فِي الْحُكْمِ بِاسْتِحْبَابِ الشَّيْءِ تَرْغِيبَ الشَّرْعِ فِيهِ بِعُنْوَانِهِ وَأَمْرَهُ بِهِ وَالتَّوْبِيخَ عَلَى تَرْكِهِ وَإِنْ كَانَ بِلِحَازِ فَوَائِدِهِ وَالْآثَارِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ. فَالْمُسْتَحَبُّ شَرْعًا نَفْسَ هَذَا الْعُنْوَانِ الْمُرْعَبِ فِيهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِثْلًا شَرَعَتْ لَذِكْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالتَّوَجُّهَ إِلَيْهِ. وَ مَعَ ذَلِكَ نَحْكُمُ بِكَوْنِ نَفْسِ الصَّلَاةِ مُسْتَحَبَّةً وَ عِبَادَةَ لَوْ قُوعَ الْأَمْرِ بِهَا دُونَ الْآثَارِ. وَ مُقْتَضَى ذَلِكَ كَوْنَ نَفْسِ التَّجَارَةِ أَوْ طَلْبِ الْحَلَالِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَحَبَّةِ الْمَحْبُوبَةِ لِلَّهِ - تَعَالَى - لِكَثْرَةِ بَرَكَاتِهِمَا لِلْمُسْلِمِينَ وَ تَرْتَبَ آثَارُ جَمَّةٍ عَلَيْهِمَا غَالِبًا، وَ إِنْ كَانَ الثَّوَابُ وَ الْأَجْرُ الْأُخْرَى مُتَفَرِّعًا عَلَى قَصْدِ التَّقَرُّبِ بِهِمَا. فَهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّائِنَةِ، أَى مَا يَصْلُحُ لِأَنَّ يَتَقَرَّبَ بِهَا إِلَيْهِ - تَعَالَى - وَ لَيْسَ الْمُسْتَحَبُّ مُنْحَصِرًا فِي الْعِبَادَاتِ الْمَحْضَةِ.»^١

٣) ممکن است گفته شود تقسیم بندی با توجه به حکم اولی، ٤ دسته است و استحباب هم در ذیل آن می باشد، چراکه زرع و چوپانی از این دسته اند.

در پاسخ خواهیم گفت که زرع و رعای به ذاتهما مستحب هستند و نه تکسب به زرع و رعای. و لذا حکم اولی تکسب در آن، مباح است. (چنانکه در کلام مرحوم ایروانی ملاحظه شد).

٤) مرحوم خوبی، تحت عنوان لا ینال، مصداقی دیگر را برای فرض وجوب اکتساب مطرح می کنند و از آن پاسخ می گویند:

«(لا ینال) إذا ملک الکافر عبدا مسلما وجب بیعه علیه و یكون بیعه هذا من قبیل الاکتساب بالواجب. (فإنه ینال) الواجب هنا فی الحقیقة هو إزالة ملكية الکافر للمسلم و بیع العبد المسلم إنما وجب لذلك و یدلنا علی ذلك انه لو زال ملكه بغير البیع کالعتق و الهبة أو بالقهر کموت الکافر لا یجب البیع.»^٢

ما می گوئیم:

استظهار ایشان بر اینکه آنچه واجب است ازاله ملکیت کافر از مسلم است، سخن درستی است ولی دلیل ایشان بر اینکه اگر ملکیت زائل شد به مثل هبه و ... دیگر بیع لازم نیست، دلیل کاملی نیست چراکه چه بسا هبه و ... موضوع وجوب بیع را منتفی کند نه اینکه شاهی باشد بر وجوب ازاله ملکیت.

١. دراسات فی المكاسب المحرمه، ج ١ ص ١٥٨

٢. مصباح الفقاهة (المكاسب)؛ ج ١، ص: ٢٧